العدد (2240) السنة التاسعة - الاربعاء (7) أيلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وزير كويتي: ماضون في انشاء "مبارك"

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال وزير كويتي إن بلاده ماضية في انجاز ميناء مبارك برغم اعتراض الجانب العراقي عليه. وتصاعدت حدة التوترات بين العراق والكويت- الموجودة أصلا- على خلفية بناء الميناء ووصلت الى حد تبادل التهديدات العسكرية ولغة الحرب.

ويقول محللون إن السبب في إقدام الكويت على بناء الميناء هو التأخر في انشاء ميناء الفاو العراقي الذي لم تتم المباشرة ببنائه.

ونقلت صحيفة القبس الكويتية عن وزير الأشغال العامة فاضل صفر قوله ان "الوزارة بصدد طرح خطة رئيسية لتطوير جزيرة بوبيان بالكامل وتحديداً الجزء الجنوبي، حيث سيخصص الجزء الشمالي منها كمحمية طبيعية". وقال صفر إن الكويت ماضية في استكمال المشاريع التطويرية في جزيرة بوبيان.

ولفت الى ان المشاريع ستضم مختبرات للهيئة العامة للزراعة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وميناء مبارك وطرق وأماكن إسكانية وأخرى ترفيهية ومنتجعات وشاليهات.

وحول إمكانية اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الموقف مع الجانب العراقي قال صفر "هي قضية سياسية اتركها لوزارة الخارجية".

وهدد العراق في وقت سابق باللجوء إلى الأمم المتحدة في حال اكتشفت اللجنة الفنية وجود أضرار اقتصادية وملاحية.

وقال صفر إن هناك أيضاً مشاريع لجزيرة فيلكا وهي الآن لدى الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات كون المشروع سيطرح بنظام الـ B.O.T، بحسب الصحيفة.

من جانبه، طالب وزير النقل هادي العامري- وهو معارض للمشروع الكويتي- الحكومة العراقية بالإسراع في تنفيذ ميناء الفاو الكبير الذي تخطط بغداد لبنائه منذ عام ٢٠٠٥. وكثيرا ما يتهم مسؤولون عراقيون الكويت باستفزاز العراق والتجاوز على أرضه من خلال الاعتداء على صيادين داخل المياه العراقية أو السعي لبناء آبار مائلة للنفط.

وكان من المقرر ان يدلي العراق بموقف رسمي من ميناء مبارك الا ان تسريبات اشارت الى أن المشروع الكويتي لا يشكل خطرا على ميناء الفاو. وقال وزير الخارجية هوشيار زيباري في حديث تلفزيوني مؤخراً إن التقرير الذي قدمه الوفد الفني الذي زار دولة الكويت مؤخرا لبحث ملف ميناء مبارك الكبير "بدد المخاوف التي اثيرت حول بناء الميناء".

واضاف زيباري "لكن القرار في هذه القضية لن يكون فنيا بل سياسيا وما زالت هناك خلافات في وجهات النظر داخل الحكومة".

وتقول الكويت إنها تسعى إلى تنظيم الملاحة البحرية في الخليج العربي مع العراق. وتحدثت مصادر صحافية عن بدء فعلي في بناء الميناء الكويتي.

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): الرخصة الرابعة للهاتف النقال تحقق التنافسية بين القطاعين العام والخاص

أجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على ضرورة وجود رخصة رابعة للهاتف النقال سعياً لخلق عامل التنافسية بين القطاعين العام والخاص في عالم الاتصالات، في الوقت الذي رجحت وزارة الاتصالات ان نهاية العام المقبل ٢٠١٢ سيكون موعداً لتوفير الخدمة عبر الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وقال الخبير الاقتصادي باسم عبد الهادي: ان تجربة الاتصالات في العراق تعاني حالياً من تراجع في أدائها فهي غير ناجحة وبحاجة الى التنافسية في العمل، الامر الذي يزيد من تحسن اداء الشركات الموجودة حالياً.

واضاف عبد الهادي: ان زيادة عدد الشركات المساهمة في توفير هذه الخدمة يزيد من استقطاب اعداد اكبر من المشتركين حيث انه على الرغم من استقطاب كل شركة من الشركات الموجودة اكثر من ١٥مليون مشترك، الا انها لا توفر الخدمة التي تليق بهذه الأعداد، فإن وجود رخصة رابعة سوف يعمل على وجود حالة من التنافس بين هذه الشركات فالعمل الموجود ليس بالمستوى المطلوب.

بغداد/ صابرين علي

وتابع عبد الهادي: ان البيئة المتوفرة حالياً تعد بيئة ملائمة للعمل ووجود رخصة رابعة يحقق الارباح فان السوق العراقية يمكن العمل بها والمنافسة في ظل وجود شركات متعددة تضمن حقوق المشتركين وتحقيق خدمات افضل لهم. من جهتها قالت خبيرة الاقتصاد الدكتورة اكرام عبد العزيز: ان تعدد خدمات للاتصالات فرصة جيدة نحو الانتشار والانفتاح على العالم وتحقيق حالة من التنافس حيث ان قلة الشركات يعد امرا يدعو الى التنافس وان البلد يعاني من وجود قصور من الشركات الموجودة لدينا من حيث الاداء والكفاءة والاسعار.

واضافت عبد العزيز: ان وجود الشركات المتعددة يخلق حالة من التنافسية تكمن بتحسين الاداء، فضلاً عن تحقيق فرص استثمارية لدى القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وتابعت عبد العزيز: ان وزارة الاتصالات يجب ان تأخذ بعين الاعتبار تفعيل خدمة الهواتف الارضية، الامر الذي يخلق عاملا تنافسيا اخر لدى عمل هذه الشركات، وخصوصاً انه من مهمات القطاع العام.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي سالم البياتي: ان المستهلك يعيش حالة مشاكل اقتصادية كبيرة وان الشركات الموجودة تعد واحدة من هذه المشاكل التي تبتز المواطن بصورة او بأخرى فهو بحاجة الى حماية حكومية من سطوة هذه الشركات من خلال خلق المنافسة بينها و منافسة القطاع العام لهذه الشركات الخاصة.

وأضاف البياتي: أن الشركات الموجودة حالياً لا تعمل على أساس التنمية لصالح المواطن كي تتوفر له خدمات افضل.

من جهته قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون: ان الشركات التي نتعامل معها في الوقت الحاضر وضعتنا إزاء العديد من المشاكل حيث بدأت بفرض شروطها على المواطن، الامر الذي جعل الفرصة مواتية لوجود رخصة رابعة تعمل على خلق المنافسة في الوقت الذي تحتاج هي الاخرى الى رقابة السوق حيث اقر مجلس النواب قانونا أكد على ضرورة المنافسة وحماية المستهلك بالشكل الملائم، مبيناً ان تعدد الشركات يتيح الفرصة امام المواطن لحرية الاختيار، بالاضافة الى التقليل من الاحتكار وزيادة عنصر التنافسية. واضاف انطون: ان انتشار الهاتف النقال وتعاظم استخدامه من قبل المستهلكين أفضى الى ضرورة وجود شركات اخرى ما جعل الرخصة الرابعة تعمل على تحقيق خدمة للمواطن بسبب تلكؤ الشركات الموجودة حالياً وعدم تقديم الخدمة المطلوبة لمستهلكيها.

وكانت وزارة الاتصالات رجحت ان نهاية العام المقبل ٢٠١٢ سيكون موعداً لتوفير الخدمة عبر الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وقال مصدر في الوزارة بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): ان هناك اجواء ايجابية ودرجة عالية من التفاهم بين الوزارة وهيئة الإعلام والاتصالات.

مشيراً إلى أن الهيئة كانت لديها وجهة نظر ونوع من الاعتراض على فرض الرخصة عليها من خلال مجلس الوزراء وهي تابعة لمجلس النواب.

واضاف ان من المفروض ان يكون هنالك نوع من التفاهم بين الجانبين لان كلا من الهيئة والوزارة لها دور معين في هذا المشروع، مؤكداً الى ان هذا البلد لا نستطيع النهوض به الا بتعاون وثيق وحقيقي بين الهيئة وبين الوزارة وان لا تكون هنالك اجواء متشنجة بين الطرفين وان يكون هدفنا خدمة المواطن.

وتابع انه من السهولة الوصول الى تفاهم مع الهيئة بشأن مشروع الرخصة الرابعة، وهم لديهم بعض الأفكار والشروط التي نحن مستعدون أن تتقبلها الوزارة، وهم من مسؤوليتهم توفير أجواء صحية للمنافسة في داخل البلد ونحن مع هذا التوجه، موضحاً أن الهيئة والوزارة الآن في مرحلة التفاوض وسنصل معهم الى اتفاق بشأن هذا المشروع.

وأكد المصدر أن هذه الرخصة مرتبطة بها أمور كثيرة أخرى، كتشكيل شركة يكون فيها جانب قانوني وتؤخذ فيها موافقة مجلس شورى الدولة ومجلس الوزراء ومجلس النواب، واختيار التقنية وكيفية عرض الرخصة سواء كان بطريقة المزاد او بطريقة اخرى غير ذلك، مستدركاً الى أن الوزارة تريد التفاوض مع شركات استشارية عالمية التي تعطيها الخبرة التي تفتقر اليها في هذا المجال.، وتابع بأن جميع هذه الاجراءات ممكن ان تطول الى نهاية العام الحالي، وبعدها تكون الوزارة قد اتفقت مع الشركة، مشيراً الى انه اذا حصل اتفاق بين الوزارة والشركة فان نهاية عام ٢٠١٢ سيكون موعداً لتوفير الخدمة عبر الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت في ٢٣ايار الجاري عن ان مجلس الوزراء صادق على توصيات اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٩ المتعلقة بمشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

واعلنت وزارة الاتصالات العراقية وجود مشاكل حقيقية مع هيئة الاتصالات والإعلام بشأن الموافقة على منح الترددات للرخصة الرابعة لتشغيل الهاتف النقال.

وتحاول وزارة الاتصالات تعميق العلاقات الإدارية بينها وبين هيئة الإعلام والاتصالات، خاصة فيما يتعلق بمنح تراخيص استثمار الاتصالات في البلاد، اذا توصلت الوزارة الى مراحل متقدمة وتفاهمات جديدة مع هيئة الاتصالات والإعلام الحكومية العراقية بشأن إطلاق الرخصة الرابعة من رخص تشغيل الهاتف النقال في البلاد.

لجنة الطاقة الوزارية تقرّ مشروع غاز البصرة

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أقرت اللجنة العليا للطاقة في مجلس الوزراء اتفاقية مشروع غاز البصرة التي وقعتها شركة غاز الجنوب مع شركتي شل الهولندية ،وميتسوبيشي اليابانية.

وقال مصدر مسؤول في اللجنة التي تضم في عضويتها ممثلي وزارات النفط والتخطيط والاقتصاد والكهرباء ومستشار رئيس مجلس الوزراء أن اللجنة أقرت الاتفاقية عقب توقيع وزارة النفط والشركتين عليها بالأحرف الأولي يوم ١٢ تموز الماضي ،مشيرا إلي أن عوائد المشروع تقدر بحوالي ٣٠ مليار دولار سنويا ويوفر للاقتصاد العراقي حوالي ٤٠ مليار دولار نتيجة التحول من استخدام الوقود السائل إلى الغاز الطبيعي الذي يتم حرقه حاليا في الهواء.

وأوضح أن وزارة النفط رأت وجود جدوى اقتصادية للمشروع من خلال دراسات مستفيضة أجرتها خلال السنوات القليلة الماضية ،مؤكدا أن المشروع يحقق تأهيلا ونقلة نوعية لبنية الغاز التحتية الحالية بجانب بناء مرافق معالجة غاز جديدة والبدء في تطوير قطاع الغاز والكهرباء وصولا إلي زيادة إنتاج الغاز بالتزامن مع زيادة إنتاج النفط في حقول الرميلة وغرب القرنة ١ والزبير.

واشار الى أن وزارة النفط أجرت مفاوضات من خلال شركات قانونية واستشارية عالمية تميزت بالشفافية وتوصلت إلى مراجعات خارجية للعقود تضمنت عمليات تدقيق على النموذج الاقتصادي للمشروع وشؤونه الفنية والقانونية، مشيرا إلى أنه تم تزويد أعضاء لجنة النفط والغاز في البرلمان العراقي بنسخ من عقد مشروع غاز البصرة وكافة المستندات المتعلقة به.

واوضح أن عقد تطوير غاز البصرة يتضمن تنفيذ شركتي شل ومتسوبيشي بالتعاون مع شركة غاز البصرة مشروعا لبناء محطة كهرباء غازية بطاقة ٥٠ ميغاواط في خور الزبير توفر طاقة كافية لحوالي ٢٠ ألف مسكن في مدينة البصرة.

وكان مجلس الوزراء قد أقر تشكيل شركة غاز البصرة خلال شهر حزيران العام الماضي ٢٠١٠ حيث تمتلك الحكومة العراقية ٥١ في المئة من أسهمها، بينما تستحوذ شركة شل على ٤٤ المئة وشركة ميتسوبيشي على خمسة في المئة... فيما تبلغ استثمارات الشركة حوالي ١٧ مليار دولار.

اقتصاديون: إمكانية توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز المصاحب

بغداد/ المدى الاقتصادي

أكد باحث اقتصادي في معهد العراق للطاقة وجود إمكانية للعراق بتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الغاز المصاحب.

وقال الباحث حسين النجم لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): يستطيع العراق تحريك الصناعات المحلية من خلال استغلال المواد البتروكيمياوية، القادرعلى توليد الطاقة الكهربائية من خلال استخدام الغاز المصاحب، مبيناً وجود تنافس بين الشركات بخصوص توليد الطاقة عبر الغاز.

ويرى الباحث الاقتصادي، أن العراق مؤهل ليكون منافسا قويا في حالة تم تحريك هذه المشاريع البتروكيمياوية بصورة صحيحة وخصوصاً المعامل الموجودة في البصرة التي ستعمل على تشغيل ايادي عاملة كبيرة سواء كانت مملوكة في الدولة او أجنبية او شركات قطاع الخاص.

وفي وقت سابق، عقدت كلية الهندسة بجامعة البصرة ندوة علمية تحت عنوان (واقع الطاقة الكهربائية في البصرة واستخدام الطاقة الشمسية للتوليد) شارك فيها عدد من المسؤولين في الكهرباء واساتذة كلية الهندسة وطلبة قسم الكهرباء في الكلية.

وقال عميد كلية الهندسة عباس حافظ "ان هذه الندوة تسلط الضوء على واقع الكهرباء في المحافظة وسبل معالجته وقف المعايير العلمية، سيما وان المحاضرين من داخل المؤسسة الكهربائية في المحافظة، وهم على دراية بخلفيات المشكلة واسرارها "،ثم ألقى مدير التطوير والتدريب في المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية، المهندس عبد الكريم عاشور محاضرة تحت عنوان (المنظمة الكهربائية في البصرة بين المنظور والواقع)تناول فيه تاريخ المحطات الكهربائية في البصرة وطاقاتها التشغيلية والاستيعابية، والافاق المستقبلية لتطويرالكهرباء في الاعوام المقبلة لغاية عام ٢٠٢٠وما تحتاجه المحافظ في ظل الواقع الحالي والمستقبلي للتوسع السكاني والعمراني في المحافظة".

ثم القى المهندس هاروتيون انترانيك هايريك مدير وحدة التخطيط والمتابعة في كلية الهندسة محاضرة بعنوان (الطاقة الشمسية وافاقها المستقبلية في البصرة) تناول فيها ابرز المشاريع التي تم تنفيذها في مجال استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء.

وبعدها ألقى حيدر حرز المهندس في محطة كهرباء الهارثة تناول فيها الجوانب الفنية والاقتصادية في مجال الطاقة الكهربائية" يذكر ان كلية الهندسة كانت قد اعدت العديد من الدراسات العلمية والتطبيقية من خلال البحوث العلمية التي تقدم بها طلبة الدراسات العليا في رفد المؤسسات الكهربائية لغرض وضع المعالجات والحلول.

البنك المركزي: ارتفاع أسعار النفط يحقق فائضا في الموازنة

بغداد/ رويترز

قال مسؤول بالبنك المركزي العراقي ان احتياطيات العراق من النقد الاجنبي ارتفعت الى نحو ٥٨ مليار دولار، متوقعاً تحقيق فائض في الموازنة الاتحادية بفضل زيادة في ايرادات النفط. وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لرويترز ان ارتفاع أسعار النفط العالمية دعم الايرادات الاتحادية للعراق عضو منظمة أوبك ويمكن أن يؤدي الى فائض في ميزانية ٢٠١١. وأضاف: "الاحتياطي الفيدرالي العراقي من العملة الصعبة يقترب من ثمانية وخمسين مليار دولار.. كان مطلع العام الماضي اربعين مليار دولار وتدريجيا بدأ بالصعود والان هو يقترب من الثمانية وخمسين مليار دولار."

وكان صالح حدد قيمة الاحتياطي في أكتوبر تشرين الاول الماضي عند نحو ٥٠ مليار دولار منها ٤٥ في المئة بالدولارات و٤٥ في المئة باليورو وعشرة في المئة معظمها بالذهب والجنيهات الاسترلينية. ويعتمد الاحتياطي الاتحادي في العراق بشكل رئيسي على النفط وساهم ارتفاع أسعار النفط في تدفق مليارات الدولارات على البلاد هذا العام.

من جانبه قال نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني في حزيران ان ايرادات العراق النفطية بلغت ٣٤,١ مليار دولار بزيادة ٨,٧ مليار دولار أو ٣٤ في المئة عن الايرادات في الميزانية في الشهور الخمسة الاولى هذا العام.

ووافق البرلمان في شباط على ميزانية قوامها ٨٢,٦ مليار دولار لعام ٢٠١١ بناء على متوسط سعر برميل النفط عند ٧٦,٥٠ دولار وصادرات تبلغ ٢,٢ مليون برميل من النفط يوميا.

وقال قاسم انه اذا بقيت أسعار النفط العالمية فوق ١٠٠ دولار للبرميل هذا العام فيمكن أن يحقق العراق فائضا في الميزانية يبلغ ١٥ في المئة.

(صاعد... نازل)

■ متابعة/ المدى الاقتصادي

شهدت حركة أسعار السلع والبضائع استقراراً نسبياً خلال اليومين الماضيين فيما شهدت انخفاضاً واضحاً بحجم العرض وارتفاع مستوى الطلب بحسب تقارير سعرية ميدانية حصلت عليها (المدى الاقتصادي) من مصادر خاصة.

وعزا محللون هذا الاستقرار السعري الى الكساد الذي تشهده الأسواق بسبب انخفاض حجم الطلب واستمرار تدفق السلع والبضائع من المنافذ الحدودية بانسيابية واضحة.

وذكرت تقارير إعلامية مطلعة حصلت عليها (المدى الاقتصادي) ان أسعار المنتجات الغذائية ارتفعت وانخفضت في ما بينها وخصوصاً السلع المستوردة كما حافظت على ارتفاع ملحوظ بعض اسعار المنتجات الحيوانية كلحوم والألبسة عما كانت عليه مع بداية الشهر الماضي.

وأوضحت التقارير ان سعر الكيس الواحد من مادة الرز عنبر زنة (٥٠ كغم) بلغ (٨٢٠٠٠) دينار وانخفض سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٦٦،٠٠٠)دينار إلى (٦٠،٠٠٠) دينار.. في ما ارتفعت مادة الحمص حيث بلغ سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٧،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٦،٨٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٤،٠٠٠) دينار إلى (٣٤،٨٠٠) دينار، وارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٨،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٠٠٠) دينار إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٤،٥٠٠) دينار في حين سعر السكر ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠).

وبينت التقارير ان سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) بلغ من (١٤،٧٥٠) دينار إلى (١٥،٠٠٠) دينار فيما ارتفع سعر كيلو لحوم الدجاج المحلي من (٤٣٧٥) الى (٥٠٠٠) دينار في حين ارتفع صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٧٥٠) دينارا ،مبينا ان سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار وسعر الموصل ١٤٢٥٠ وسعر البصرة ١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد ١٥٢٥٠ سعر الموصل ١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل ٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"،

واستقرت اسعار سكائر bine العلبة الواحدة عشرة قطع ٣٨٠٠ aspen العلبة الواحدة عشر قطع ٦٢٥٠ كلواز ٤٢٠٠ miami العلبة الواحدة عشر قطع ٤٠٠٠ gold seal علبة واحدة عشر قطع ٣٠٠٠ pleasure علبة واحدة عشر قطع ٢٧٥٠.

وشهدت حركة بيع الملابس رواجا للسلع ذات المناشئ الاجنبية وخاصة المنشأ الصيني بالدرجة الاولى والتركي الدرجة الثانية من حيث حجم الطلب في السوق العراقي ،كما ان الملابس ذات الصنع المحلي لا تغطي حاجة المجتمع ناهيك عن نوعياتها ومن حيث ملائمتها مع الموديل (الدزاينر) ،لافتا الى وجود نقص في حجم المستورد من الملابس بسبب التأخر في عملية الفحص، وايضا ان هناك تنافسا في الاسعار حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٦) الى (١٢) الف دينار بأنواع مختلفة كما ان فئات عمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت اسعار مايرتدونه من ألبسة بلغ سعر القطعة الواحدة (تشيرت) قميص بنطلون من (١٢٠٠٠) الى (١٦٠٠٠) الف دينار واسعار الملابس الرجالية نلاحظ ان هناك تراجعا في أسعارها ليتراوح سعر (البنطلون والقميص الرجالي) من ١٦٥٠٠ الى ٢١٠٠٠ الف في تعاملات السوق التجزئة والجملة ايضا حيث يتضح ان درزن (١) قميص تركي يظهر بسعر (١١٨) الف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٧) الف دينار لتصل بعدها الى المستهلك بسعر (٢٠) الف دينار وهذا يعني تحمل المستهلك اعباء تكلفة كبيرة.

اما الملابس النسائية شهدت تراجعا بسيطا في مستوى ارتفاعها وبجميع انواعها المستورد منها والمحلية ليتراوح هذا الارتفاع بقيمة ٢٣ الفا الى ٣٤ الفا للقطعة الواحدة كما ان هناك مؤشرات تبين ان النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي نعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق.